



## رئيس المخابرات الأسترالية يحذر من تصاعد معاداة السامية والتعصب



قال «بيرجس» في كانبيرا: «تعرض العديد من الأسس التي دعمت أمن أستراليا وازدهارها وديمقراطيتها للاختبار». تأتي هذه التصريحات في وقت تواجه فيه أستراليا تحديات متعددة الأبعاد.

أضاف «بيرجس»: «أستراليا تواجه تهديدات متعددة الجوانب، تتداخل وتتقاطع وتحدث في الوقت نفسه». يشير هذا إلى تزايد التحديات الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

وقد واجهت البلاد هذه التحديات في ثلاثينيات وسبعينيات وتسعينيات القرن الماضي. يشير هذا التحليل إلى ضرورة الانتباه والتحصين لمواجهة التهديدات المعاصرة. وأشار «بيرجس» إلى أن التماسك الاجتماعي يتعرض أيضاً للاختبار عبر العالم الغربي. وقد جاء خطابه بنقيض مقلق لبلد يعترف منذ فترة طويلة بإحساسه بالوحدة والقيم المشتركة.

تأتي هذه التصريحات في ظل زيادة حوادث الاعتداءات، وبعضها عنيف، التي تستهدف الجالية اليهودية في أستراليا. حيث تعرضت المعابد اليهودية للتهديد والتخريب، وفي حالة واحدة، تم إلقاء قنابل حارقة عليها.

علاوة على ذلك، استهدفت أحياء يهودية في سيدني مراراً برسومات معادية للسامية وحرائق في السيارات. وهذا يعكس تزايد مشاعر الكراهية والتوترات في المجتمع. الأسبوع الماضي، تم إيقاف ممرضتين أستراليتين بعد ظهور فيديو يزعم أنهما كانتا تهددان بقتل مريض إسرائيلي. وقد ادعت الممرضتان أنهما ترفضان علاجهم، مما أثار ردود فعل قوية من المجتمع.

وصف رئيس الوزراء «أنطوني ألبانيزي» الفيديو بأنه «مقزز ومشين». وقد أفادت السلطات بأنها تحقق في الحادث. وهذا يعكس أهمية التصدي لمثل هذه السلوكيات التي تثير الانقسام.

من جانبها، انتقدت جماعات إسلامية رد الفعل الحكومي، واعتبرته «غضباً انتقائياً». حيث زادت حوادث الإسلاموفوبيا أيضاً. سجل «سجل الإسلاموفوبيا في أستراليا» زيادة بنسبة ٥١٠٪ في تقارير الحوادث الإسلاموفوبية منذ بدء الحرب في غزة. كما أبلغت امرأتان عن تعرضهما للاعتداء في نفس اليوم هذا الشهر في مركز تسوق في ملبورن. هذه التحديات المتزايدة تبرز الحاجة إلى الوحدة والتضامن في المجتمع الأسترالي لمواجهة الكراهية وتعزيز التفاهم بين مختلف الثقافات.

## كلمة رئيس التحرير

### في السلام تقدم وفي العداوة دمار



سام نان

على مرّ التاريخ، كانت العداوات السياسية سبباً رئيسياً في اندلاع الحروب والصراعات التي أودت بحياة الملايين وألحقت دماراً هائلاً بالبشرية. فحين تتصاعد الخلافات السياسية بين الدول أو داخل المجتمعات، تتولد حالة من التوتر تؤدي في كثير من الأحيان إلى مواجهات عسكرية تدمر الاقتصاد، وتفتت المجتمعات، وتهدر الموارد التي كان يمكن استخدامها في تحقيق التقدم والازدهار. لقد أثبتت التجربة الإنسانية أن العداوة السياسية لا تجلب سوى الخراب، بينما يوفر السلام البيئة المثالية للنمو والتطور.

تؤثر الحروب الناجمة عن العداوة السياسي بشكل كارثي على الاقتصاد، حيث تتحول الموارد من مشاريع التنمية والتعليم إلى تمويل النزاعات، ما يؤدي إلى تراجع الإنتاج المحلي، وانهيار البنية التحتية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة. كما أن المجتمعات المنقسمة بسبب الاستقطاب السياسي تعاني من انهيار النسيج الاجتماعي، حيث تحل الكراهية مكان التعايش، ويفقد الناس الشعور بالأمان والاستقرار. وعلى المستوى الثقافي والعلمي، تهمل المؤسسات التعليمية، ويتعرض المثقفون والعلماء للقمع أو النزوح، مما يؤدي إلى ركود فكري وتأخر حضاري.

في المقابل، فإن السلام يخلق الظروف المثالية لتحقيق النهضة في مختلف المجالات. فعندما تنتهي الصراعات، يتم توجيه الموارد إلى تنمية الاقتصاد، ما يعزز الاستثمارات ويوفر فرص العمل، مما يرفع من مستوى معيشة المواطنين. كما أن الاستقرار السياسي يتيح للدول تطوير أنظمة حكم ديمقراطية تعزز حقوق الإنسان وتضمن العدالة الاجتماعية، مما يساعد على تقوية المؤسسات وإرساء قواعد الحكم الرشيد. أما في مجال العلم والثقافة، فإن الدول التي تنعم بالسلام تتمكن من بناء مؤسسات تعليمية قوية، وتشجع البحث العلمي، ما يؤدي إلى اكتشافات تكنولوجية وابتكارات تعود بالفائدة على المجتمع بأكمله.

التاريخ مليء بالدروس التي تثبت أن الحروب والصراعات السياسية تعيق التقدم، بينما يؤدي السلام إلى الازدهار. أوروبا التي كانت تعاني من الحروب الطاحنة في النصف الأول من القرن العشرين تحولت بعد تبنيها للسلام والتعاون الدولي إلى واحدة من أكثر المناطق ازدهاراً في العالم. وبالمثل، استطاعت دول مثل اليابان وكوريا الجنوبية تحقيق تقدم اقتصادي وتكنولوجي هائل بعد أن اختارت السلام طريقاً لها. وعلى النقيض، نجد أن الدول التي لا تزال غارقة في النزاعات السياسية والحروب تعاني من الفقر والتخلف، حيث تنعدم فيها التنمية ويظل مستقبل أجيالها رهينة للصراعات.

إن العداوة السياسية لم تكن يوماً أداة لبناء مستقبل مشرق، بل كانت دائماً سبباً في الدمار والانهيار. في المقابل، السلام ليس مجرد غياب للحرب، بل هو حالة من الاستقرار التي تسمح للمجتمعات بالتركيز على البناء والتطوير. لذا، يجب على الدول والأفراد السعي إلى تعزيز ثقافة الحوار والتفاهم بدلاً من تغذية الصراعات والانقسامات، لأن التاريخ أثبت أن السلام هو السبيل الوحيد نحو التقدم والازدهار.

## رئاسة ترامب تحمل رسالة لأستراليا

### حول تحولات الديمقراطية في الولايات المتحدة

للتأكد من توافقها مع سياسات الرئيس. ونصت على أن: «للموظفين الحكوميين والمسؤولين السياسيين في السلطة التنفيذية واجب مواءمة الإنفاق الفيدرالي مع إرادة الشعب الأمريكي، كما تعكسها أولويات الرئيس». وأضافت تحديداً: «إن استخدام الموارد الفيدرالية لدعم المساواة الماركسية، أو قضايا المتحولين جنسياً، أو سياسات الصفقة الخضراء الجديدة، هو هدر لأموال دافعي الضرائب ولا يحسن حياة المواطنين».

تم تعليق تنفيذ المذكرة بعد أن أوقفها قاضي فيدرالي مؤقتاً، ثم تأكد القرار بأمر قضائي آخر، لكن المذكرة باسم البيت الأبيض، كارولين ليفيت، أكدت أن القرار لم يُلغ تحميد التمويل الحكومي.

وفي خطاب ألقاه من البيت الأبيض، قال إيلون ماسك: «كل ما نحاول فعله هنا هو استعادة إرادة الشعب عبر الرئيس، لكننا نواجه بيروقراطية حكومية غير منتخبة تعارض الرئيس بشدة. وإذا كانت البيروقراطية تمنع تنفيذ ما يريده الشعب، فهذا يعني أننا نعيش في نظام بيروقراطي وليس ديمقراطياً».

يُدعى الفائزون في الانتخابات دائماً أنهم حصلوا على تفويض شعبي، حتى لو كان بفارق ضئيل، رغم أن هذا التفويض غالباً ما يكون مقتصر على السياسة التي تم إعلانها مسبقاً. في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠٢٤، بلغت نسبة المشاركة ٦٣,٩٪، أي حوالي ١٥٥,٢ مليون ناخب. حصل ترامب على ٧٧,٣ مليون صوت، بينما حصلت كامالا هاريس على ٧٥ مليون صوت، مما يعني أن الفارق كان ضئيلاً (٩,٨٪ مقابل ٤٨,٣٪).

بمعنى آخر، فإن ٣١,٩٪ فقط من الأمريكيين المؤهلين للتصويت هم من اختاروا ترامب. ولكن ماذا عن الـ ٨٧ مليون شخص الذين لم يصوتوا؟ لا أحد يعرف ما إذا كانوا يوافقون على السياسات الحالية أم لا.

لكن إرادة الـ ٧٧,٣ مليون ناخب الذين صوتوا لترامب هي التي تسود الآن، رغم أن العديد منهم بدأوا يشعرون بالندم، بعدما فقدوا مزايا اجتماعية أو حتى وظائفهم الحكومية. وتشير الاستطلاعات إلى أن نسبة التأييد لترامب باتت أقل من ٥٠٪.

هذا هو واقع الديمقراطية: الأغلبية هي التي تحكم، ولو بفارق ضئيل. في معظم الديمقراطيات، يكون الانقسام بين الأحزاب الكبرى قريباً من ٥٠/٥٠، مع نسبة صغيرة من الناخبين المتأرجحين الذين يعبرون توجهاتهم كل بضع سنوات، ولهذا السبب فإن وجود خدمة مدنية مستقلة وبرلمان تمثيلي يضمن استمرارية الحكم.

في أستراليا، كان الانقسام في انتخابات ٢٠٢٢ بنسبة ٤٨/٥٢، وتشير أحدث الاستطلاعات إلى أن التوازن قد انقلب بالفعل. ومع انخفاض نسبة التصويت لكلا الحزبين الرئيسيين، من المرجح ألا يحصل أي منهما على أغلبية في الانتخابات القادمة.

لكن إذا حاول زعيم المعارضة الأسترالي، بيتر داتون، ومعه شخصية بارزة مثل جينا رانهارت، تنفيذ سياسات مماثلة لما يفعله ترامب وماسك، فمن المرجح أن تتم الإطاحة بهما بسرعة. فالساحة السياسية الأسترالية شهدت الإطاحة بزعماء مثل كيفن رود، جوليا غيلارد، توني أبوت، ومالكولم تورنبول لأسباب أقل خطورة بكثير.

لم يعد بالإمكان الاعتماد على النصف الأول من مقولة تشرشل الشهيرة بشأن الديمقراطية، مما يعني أن على أستراليا إعادة النظر في سياساتها الخارجية واستراتيجيتها الدفاعية.

الموقف الأسترالي ليس بنفس درجة الإلحاح أو التحدي الذي تواجهه أوروبا بعد أن أصبح مستقبل التحالف عبر الأطلسي غير مؤكد، لكن الحكومة الأسترالية ستضطر إلى اتخاذ قرار بشأن مدى اصطفاها مع توجهات الولايات المتحدة، بما في ذلك تقاربها مع روسيا ونهج ترامب المميز في الحكم.

من غير الممكن الآن التنبؤ بما إذا كانت الولايات المتحدة ستدخل لحماية أوروبا في حال تعرضها لهجوم روسي، أو الدفاع عن أستراليا في مواجهة تهديد صيني.

قد تكون أوروبا في وضع آمن نسبياً، فاقصادها أكبر بعشر مرات من اقتصاد روسيا، كما أنها تمتلك أسلحة نووية، ولو أن فرنسا فقط تمتلك ٢٩٠ رأساً نووياً مقابل ١,٧٠٠ تمتلكها روسيا وجهازه للاستخدام.

أما أستراليا، فلا تملك أي فرصة للدفاع عن نفسها أمام الصين، وهو ما ذكرته بكين الأسبوع الماضي عبر مناورات عسكرية قبالة سواحل نيو ساوث ويلز.

لا يقتصر تأثير رئاسة ترامب على السياسة الخارجية، بل يمتد إلى إعادة تشكيل المؤسسات الأمريكية نفسها. فبالشراكة مع إيلون ماسك، أحد أثرى رجال العالم، يعمل الرئيس الأمريكي على تفكيك أو إحكام السيطرة على مفاصل الدولة، كما فعل العديد من التوريين عبر التاريخ.

لا أحد يستطيع التنبؤ بالنهاية الحتمية لهذا التغيير التوري في الولايات المتحدة. فولاية ترامب الحالية تمتد لأربع سنوات فقط، لكنه صرح مراراً برغبته في الترشح لفترة ثالثة غير دستورية. كيف سيكون رد الحكومة الأسترالية والمعارضة على ذلك؟

لطالما كانت الديمقراطية الأمريكية نظاماً متماسكاً لا يتأثر كثيراً بتغير الحكام، لأن ما يقرب من نصف السكان لا يصوتون للرئيس المنتخب، مما يستوجب وجود ضوابط تحميهم.

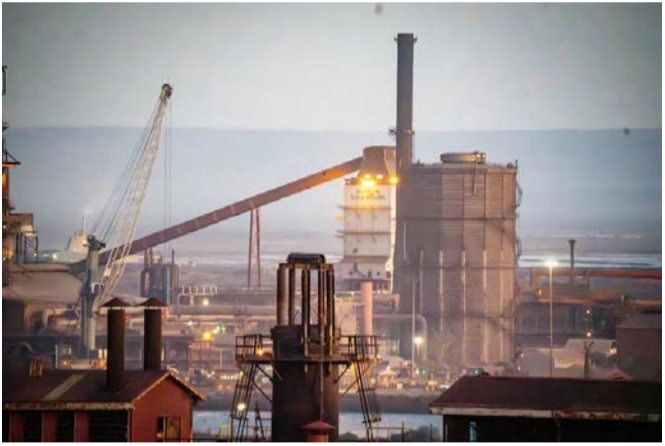
في الولايات المتحدة، تُدار العديد من القطاعات الحكومية بشكل مستقل أو شبه مستقل، مثل وزارة الخزانة التي يقودها عادة مسؤولون من وول ستريت، والاحتياطي الفيدرالي، والكونغرس الذي يتحكم في الميزانية. كما منح الدستور القضاء الأمريكي صلاحيات واسعة في صنع القرار.

لكن ترامب وماسك يعملان على فرض السيطرة على المال، وتقويض البيروقراطية الحكومية أو إعادة تشكيلها وفق رؤيتهما، بل وحتى تحدي السلطة القضائية.

ظهر ذلك بوضوح عندما واجه ترامب حاكمة ولاية ماين، جانيت ميلز، بشأن سياسته حول حقوق المتحولين جنسياً، حيث أكدت أنها تلتزم بالقوانين الفيدرالية وقوانين الولاية، فرد عليها ترامب قائلاً: «نحن من يحدد القوانين الفيدرالية».

قبل أسبوع، نشر ترامب اقتباساً منسوباً لنابليون بونابرت على منصفته «تروث سوشيل» جاء فيه: «من ينقذ وطنه لا ينهك أي قانون». ثم أعاد نشره على تويتر، وتبع ذلك نشره من الحساب الرسمي للبيت الأبيض، مما أكد أنه ليس مجرد تصريح عابر بل رؤية سياسية جديدة بالاعتبار. يتجلى هذا التحول بشكل واضح في مذكرة M-٢٥-١٣ التي أصدرتها «مكتب الإدارة والموازنة» بعد أسبوع من تولي ترامب منصبه. أمرت هذه المذكرة جميع الوكالات الفيدرالية بوقف أي تمويل مالي، بقيمة إجمالية تبلغ ٣ تريليونات دولار أمريكي، ومراجعة جميع البرامج

## حكومة جنوب أستراليا تبدأ محادثات حول مصنع وايبالا للصلب



بدأت حكومة جنوب أستراليا مناقشات مع المسؤولين عن إدارة مصنع وايبالا للصلب في ديسمبر ٢٠٢٤، وفقاً لوثائق جديدة أظهرت أن الاتصال الأولي تم قبل عيد الميلاد مع شركة «كوردنا مينتا» المختصة في إدارة الأصول المتعثره لمناقشة وضع المصنع تحت الإدارة القانونية. وأظهرت المعلومات المالية التي نشرتها «كوردنا مينتا» أن الحكومة قدمت بالفعل ١٠٠ مليون دولار من أموال دافعي الضرائب كتمويل أولي لتغطية نفقات التشغيل الأولية وأتعاب الإدارة، فيما تم تخصيص ٣٠٠ مليون دولار إضافية لتغطية تكاليف الإدارة، والتي ستستخدم حسب الحاجة مع ضرورة الحصول على موافقة حكومية لأي نفقات تتجاوز ٥ ملايين دولار. يأتي هذا التمويل ضمن حزمة الدعم التي أعلنت عنها الحكومة الفيدرالية وحكومة الولاية بهدف إبقاء المصنع قيد التشغيل وسداد مستحقات الدائنين.

تم اتخاذ قرار وضع المصنع تحت الإدارة القانونية بعد تمرير تشريع خاص في برلمان الولاية، مما سمح للحكومة بالسيطرة على العمليات. كانت مجموعة «GFG Alliance» المالكة للمصنع قد تراكت عليها ديون تجاوزت ٣٠٠ مليون دولار، إلى جانب عشرات الملايين من الدولارات كعائدات مستحقة للحكومة، مما أدى إلى حالة من عدم اليقين استمرت لأشهر.

بعد إقرار التشريع، تم تعيين «كوردنا مينتا» كمسؤول إداري لشركة «OneSteel Manufacturing» التابعة لمجموعة GFG. تُظهر الوثائق الجديدة أن رئيس فرقة العمل المعنية بصناعة الصلب في حكومة جنوب أستراليا، «بروس كارتير»، تواصل مع «كوردنا مينتا» لأول مرة في ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٤ لمناقشة إمكانية دخول الشركة في إدارة قانونية خارجية في المستقبل.

وفي ٢٠ يناير ٢٠٢٥، جرت مناقشة أخرى، ثم تم ترتيب اجتماع في ٢٨ يناير حضره مسؤولون من الحكومة وشركة المحاماة «أرنولد بلوخ ليلبر». كما شارك في الاجتماع «مارك مينتا» الذي أشرف على آخر فترة إدارة قانونية للمصنع، والتي انتهت ببيعها لرئيس مجموعة GFG «سانجيف غوبتا» عام ٢٠١٧.

خلال فبراير، تم تبادل العديد من المكالمات الهاتفية والمناقشات حول ترتيبات التمويل، مما أدى إلى عقد اجتماع موسع في ١٨ فبراير بحضور مسؤولين حكوميين بارزين. في ١٩ فبراير، اجتمع «كوردنا مينتا» مع ممثلي الحكومة لمناقشة الجوانب القانونية للتعيين الإداري قبل توقيع الاتفاقية رسمياً.

كما كشفت الوثائق أن «كوردنا مينتا» كانت قد تعاقبت مع دائني GFG السابقين «غرينسيل» في نوفمبر ٢٠٢٢ لمراجعة أصول المجموعة، بما في ذلك مصنع وايبالا للصلب ومنجم الفحم «طاه مور» في نيو ساوث ويلز.

ومن المقرر عقد اجتماع لدائني المصنع في ٣ مارس في فندق ويستلاند المحلي، حيث سيتم اتخاذ قرار بشأن تشكيل «لجنة مراقبة»، وهي مجموعة من الدائنين تقدم المشورة للمسؤولين الإداريين.

في سياق متصل، أعلن رئيس الوزراء الأسترالي «أنطوني ألبانيزي» ورئيس وزراء جنوب أستراليا «بيتر مالينوسكاس» عن حزمة دعم بقيمة ٢,٤ مليار دولار لمدينة وايبالا، تشمل ١,٩ مليار دولار مخصصة لمشروعات البنية التحتية لدعم استمرارية المصنع.

من جهتها، أعلنت مجموعة GFG أنها تدرس خياراتها بعد وضع المصنع تحت الإدارة القانونية، مؤكدة أن أولويتها القصوى تظل صحة وسلامة موظفيها.

## دعوة من موانئ أستراليا لتعزيز الأمن السيبراني

الفورية. وبدلاً من ذلك، اقترح تبني نهج «الباب الأمامي الواحد»، بحيث يتم توجيه تقارير الحوادث إلى وكالة واحدة مسؤولة، والتي تقوم بدورها بتوزيع المعلومات على جميع الجهات المعنية، مما سيؤدي إلى تحسين الكفاءة وسرعة التعامل مع التهديدات.

كما تضمنت توصيات موانئ أستراليا تعزيز نهج أكثر مرونة في التعامل مع الأمن السيبراني، من خلال دعم الشركات العاملة في سلسلة الإمداد بمساعدات مالية تمكنها من تطبيق التغييرات اللازمة لحماية أنظمتها الرقمية. وأكد غالاشر أن تنفيذ هذه الإصلاحات يتطلب التزاماً قوياً من الحكومة والقطاع الخاص لضمان تحقيق النتائج المرجوة، مشيراً إلى أن موانئ أستراليا تدعم إطاراً تشريعياً أمنياً قائماً على تقييم المخاطر، بحيث يتم تصميم السياسات وفقاً لمستويات التهديد الفعلية بدلاً من تطبيق تدابير عامة قد لا تكون فعالة في جميع الحالات.

واختتم غالاشر حديثه بالتأكيد على أهمية تعزيز التعاون بين مختلف الجهات لضمان حماية الأمن السيبراني في أستراليا، معرباً عن تطلعه للعمل مع الحكومة لإجراء الإصلاحات الضرورية التي من شأنها تأمين الموانئ الأسترالية ضد التهديدات الرقمية. وأوضح أن نجاح هذه المبادرات يعتمد على مدى التزام جميع الأطراف بتنفيذ السياسات والتوصيات المقترحة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أمن سلسلة الإمداد ليس مسؤولية جهة واحدة فقط، بل هو جهد مشترك يستلزم تسقيماً متوازناً لضمان بيئة آمنة ومستقرة للتجارة والنقل البحري.



وشدد غالاشر على أن إنشاء منتدى استشاري مخصص لمواجهة التهديدات السيبرانية سيكون خطوة ضرورية لجمع خبراء من الحكومة والصناعة للعمل معاً في إطار منظم يتيح تبادل المعرفة والخبرات، فضلاً عن وضع إجراءات استباقية لتتواءم مع أي مخاطر إلكترونية قد تنشأ. وأضاف أن هذه الخطوة تأتي استناداً إلى النجاحات التي حققتها منظمات سابقة، مثل منتدى الأمن الصناعي البحري (MISCF)، والذي ساهم بشكل فعال في تحسين الأمن البحري وتعزيز التعاون بين مختلف الجهات المعنية. إلى جانب ذلك، أشار غالاشر إلى ضرورة تحسين وتبسيط عملية الإبلاغ عن الحوادث السيبرانية التي تستهدف الموانئ، موضحاً أن الأحكام الحالية تلزم الموانئ بالإبلاغ عن الحوادث إلى جهتين مختلفتين، وهو ما قد يؤدي إلى تعقيد الإجراءات وتأخير الاستجابة

إلى الدور الحيوي الذي تلعبه الموانئ في الاقتصاد الوطني. كما أشار إلى أن أي اختراقات أو هجمات إلكترونية قد تؤدي إلى تعطيل الأنشطة التجارية وتكيد الشركات والأفراد خسائر مالية ضخمة، وهو ما يستوجب اتخاذ إجراءات استباقية لضمان عدم حدوث مثل هذه السيناريوهات. وأكد غالاشر أن النهج التقليدي للأمن في الموانئ كان يركز بشكل أساسي على الإجراءات الأمنية المادية، مثل مراقبة المرافق والتحكم في الدخول، غير أن التطورات الحديثة تفرض توسيع نطاق التشريعات لتشمل الأمن السيبراني بوصفه جزءاً لا يتجزأ من حماية الموانئ. وأوضح أن إدراج الأمن السيبراني ضمن الإطار التشريعي سيضمن معالجة الثغرات الرقمية التي قد يستغلها المخترقون لإلحاق الضرر بسلسلة الإمداد، مما يعزز قدرة الموانئ على التصدي لأي تهديدات محتملة.

دعت موانئ أستراليا إلى اتخاذ إجراءات فورية لتعزيز حماية سلسلة الإمداد الأسترالية ضد التهديدات السيبرانية التي تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم، مما يستدعي استجابة سريعة وشاملة من مختلف الجهات المعنية. وفي هذا السياق، ركزت موانئ أستراليا على اقتراح إنشاء منتدى استشاري متخصص يهدف إلى التصدي لهذه التحديات وتعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والصناعية لضمان استمرارية سلامة الإمداد وحماية التجارة الأسترالية من المخاطر الإلكترونية. جاء هذا التحرك في إطار الجهود المتزايدة لمواكبة التطورات التقنية التي أصبحت تؤثر بشكل مباشر على أمن الموانئ وسلسلة التوريد الوطنية.

خاطب ممثلو الهيئة العليا للموانئ الأسترالية اللجنة البرلمانية المشتركة للاستخبارات والأمن، مشددين على أهمية تعزيز التعاون الوثيق بين الحكومة وشركاء سلسلة الإمداد لمواجهة التهديدات السيبرانية المتزايدة. وأكد المسؤولون أن الاستجابة لهذه التهديدات لا تقتصر على الجانب التقني فقط، بل تحتاج إلى تضافر الجهود بين القطاعات المختلفة لضمان اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة والحد من تأثير أي هجمات سيبرانية قد تستهدف البنية التحتية الحيوية للموانئ. من جانبه، صرح الرئيس التنفيذي لموانئ أستراليا، مايك غالاشر، بأن معالجة التهديدات السيبرانية وتحسين قدرة الاستجابة يعدان عنصرين أساسيين لضمان الاستقرار الاقتصادي والأمني للبلاد. وأضاف أن الأمن السيبراني في الموانئ الأسترالية يشكل أحد المحاور الحاسمة لاستمرار حركة التجارة، نظراً

## أول دفعة من النساء في الجيش الأسترالي: قصة الشجاعة والتحدي



بل إن البعض أطلق عليها لقب «الأغطية الأزرق»، في إشارة إلى الأدوات التي ينام عليها الجنود في الأدغال، وهو لقب يحمل نوعاً من التحقير. ومع ذلك، لم تستسلم هؤلاء النساء، بل عملن بجد لإثبات أنهن يستحقن مكانتهن في الجيش.

استمر التدريب ١٢ أسبوعاً، وكانت هناك لحظات من الإرهاق الشديد، لدرجة أن العديد منهن كن يبكين ليلاً من شدة الألم. تم علاج البثور باستخدام الكحول، واستمر التدريب رغم الإصابات، من آلام الركبتين إلى التواء الكاحل. كان اليوم يبدأ قبل الفجر بتمارين بدنية شاقة، تتبعها تدريبات قتالية، وإسعافات أولية، ومسيرات طويلة بأحمال ثقيلة. لكن رغم كل ذلك، كانت روح الفريق بينهم هي ما أبغاهن مستمرات. تقول «ويليامز»: «كان لدينا شعور قوي بالانتماء، لم نرغب في خذلان بعضنا البعض».

كان أحد أهم المحطات في التدريب هو اللحظة التي تم فيها تسليمهن الأسلحة لأول مرة، وهي سابقة في تاريخ الجيش الأسترالي. لم تكن هذه مجرد خطوة تدريبية، بل كانت رمزية أيضاً، تعني أن النساء لم يعدن مجرد مساعدات في الجيش، بل أصبحن مقاتلات. كان عليهن تعلم كيفية فك وتركيب البندقية، وإجراء التدريبات القتالية بنفس معايير الرجال.



واضح؟» لم تكن أي واحدة منهن تتوقع حجم التحدي الذي ينتظرهن. فقبل هذه اللحظة، كانت أدوار النساء في الجيش تقتصر على التمريض وبعض المهام الإدارية، بينما كان التدريب في «كابوكا» مختلفاً تماماً. هذه المرة، سيخضعن لنفس التدريبات القتالية التي يتلقاها الرجال، بما في ذلك التدريب على الأسلحة، والمسيرات الطويلة، والتمارين البدنية الشاقة التي لم تعد عليها النساء في الجيش سابقاً.

تذكر «جود كارتير»، إحدى المجنندات، قائلة: «في السابق، كنا نحصل على دروس في طريقة المشي والتصرف، وكانت ملابسنا مصممة من قبل المصممة الشهيرة برو أكتون». أما الآن، فقد تغير كل شيء، وعليهن القتال بشروط الرجال. تؤكد المدربة «إيفون سيليت» قائلة: «لم يكن هناك أي تسهيلات أو استثناءات بسبب كونهن نساء. كان عليهن تحقيق نفس معايير الرجال». لم يكن الطريق سهلاً، فقد واجهن ضغطاً هائلاً، ليس فقط من التدريب القاسي، ولكن أيضاً من زملائهن الذكور، وحتى من الضباط، الذين لم يؤمنوا بقدرتهن على النجاح. تقول «هوارد»: «كنا تحت ضغط مستمر، الجميع كان يتوقع فشلنا».

في عام ١٩٨٥، وصلت ٤٩ فتاة، معظمهن مراهقات، إلى قاعدة «كابوكا» العسكرية في نيو ساوث ويلز لخوض نفس التدريبات العسكرية التي يخوضها الرجال، في خطوة غير مسبوقة في تاريخ الجيش الأسترالي. لم يكن أحد يعلم حينها أنهم على وشك دخول اختبار قاس، جسدياً ونفسياً، سيشكل نقطة تحول في دور المرأة داخل القوات المسلحة. كانت الحافلة التي تقلهن تتجه نحو ثكنات «بالما»، وعندما توقفت، بدأ الجميع في إنزال حقائبهم، غير مدركين تماماً لما ينتظرهم.

تذكر «إينور راش» قائلة: «كان علينا السير في تشكيل عسكري، رغم أننا لم نكن نعرف كيف نعمل ذلك، وعلى ممرات ضيقة، وبعضنا كان يرتدي الفساتين والكعب العالي». وعند دخولهن إلى قاعة الطعام لأول مرة، ساد الصمت التام، حيث نظر إليهن حوالي ألف رجل وهم يتناولون عشاءهم. شعرت المجنندات بأنهن مختلفات، وأنهن تحت المجهر منذ اللحظة الأولى.



## الاتلاف يشير إلى إمكانية إقالة الوزير السابق مات كين من هيئة تغير المناخ إذا فاز في الانتخابات

## النائبة السابقة فاتمة بايمان تدافع بشكل غريب عن إيران في قضايا حقوق المرأة



في تصريح مثير للجدل، ادعت النائبة السابقة عن حزب العمال، فاتمة بايمان، أن أستراليا تقوم بتقليص الأمتة الإيجابية لحقوق المرأة في إيران. وجاء ذلك بعد أن نشرت تصريحاتها في مقطع تلفزيوني غريب على قناة «بريس تي في» الإيرانية المملوكة للدولة، خلال حدث في سيدني في عطلة نهاية الأسبوع.

### بايمان: «إيران مكان رائع للنساء»

في المقطع الذي تم تداوله على نطاق واسع، قالت بايمان إن إيران ليست مكاناً للقمع بالنسبة للنساء، بل على العكس، سمحت لهن بالمشاركة في القوى العاملة وضمنت أن تكون أصواتهن مسموعة. وأضافت: «إيران مكان رائع، يسمح للنساء بالمشاركة في سوق العمل، ولديهن صوت يُسمع، وهن مشاركات في العملية الديمقراطية، وهي حقائق نحن لا نعلم عنها هنا، حيث نتعرض للبروباغندا من منظمات أحادية الهدف.»

### التعليقات المثيرة للجدل وحذف المنشورات

في الوقت نفسه، تم حذف بعض منشورات بايمان على وسائل التواصل الاجتماعي التي تتعلق بحكومة إيران، بما في ذلك منشور من الأسبوع الماضي كان يحمل عنوان «بياني في الذكرى ٤٦ لنضال الشعب الإيراني من أجل الديمقراطية». هذه التصريحات أثارت استغراباً واسعاً، في ظل الوضع الحقوقي المتردي للنساء في إيران، حيث لا تزال هناك انتهاكات جسيمة لحقوقهن.

### بايمان ترد على الانتقادات

أوضحت بايمان أنها حضرت «حدثاً لتمكين النساء الإيرانيات للاحتفال بيوم المرأة العالمي، حيث سمعت مباشرة تجاربهن في إيران والحقوق والفرص التي يتمتعن بها». وأضافت أن الهدف من الحدث كان تصحيح السرد الذي وصفته بأنه «أحادي الجانب»، وأوصت المشاركين فيه بإنشاء مساحات لتعليم الآخرين ومشاركة رؤيتهم مع السياسيين والممثلين. ردود فعل معارضة

هذه التصريحات لاقت انتقادات حادة من بعض السياسيين في أستراليا، حيث وصف وزير الخارجية في حكومة الظل، ديفيد كولمان، تصريحات بايمان بأنها «مقلقة للغاية»، مشيراً إلى أنها تعود لشخص تم انتخابه للبرلمان على تذكرة حزب العمال في الانتخابات الأخيرة.

### حقوق المرأة في إيران

في المقابل، كان قد حذر تقرير للأمم المتحدة في وقت سابق من أن النساء في إيران لا يزالن يتعرضن لعقوبات عنيفة بسبب مخالفة قانون اللباس الصارم في البلاد، والذي يتضمن فرض الحجاب على النساء.

## الجسر في تونغاببي: الحكومة الفيدرالية تخصص ٢٥ مليون دولار لتحديثات لتخفيف الازدحام المروري

### أعلنت الحكومة الفيدرالية عن تخصيص ٢٥ مليون دولار لتحسين جسر تونغاببي الذي يبلغ من العمر ٧٨ عاماً، وذلك بهدف تخفيف الازدحام المروري، ولكنها نفت أن تكون هذه خطوة انتخابية على الرغم من أن الجسر يقع ضمن دائرة باراماتا، التي تُعتبر دائرة انتخابية حاسمة في الانتخابات الوطنية.

أعلنت الحكومة الفيدرالية عن تخصيص ٢٥ مليون دولار لتحسين جسر تونغاببي الذي يبلغ من العمر ٧٨ عاماً، وذلك بهدف تخفيف الازدحام المروري، ولكنها نفت أن تكون هذه خطوة انتخابية على الرغم من أن الجسر يقع ضمن دائرة باراماتا، التي تُعتبر دائرة انتخابية حاسمة في الانتخابات الوطنية.

### تحديثات لتخفيف الازدحام

انضم وزير البنية التحتية كاترين كينغ والنائب الفيدرالي عن باراماتا أندرو تشارلتون، الذي يحتفظ بمعدده بنسبة ٣.٧٢٪، إلى الإعلان عن تخصيص الأموال يوم الاثنين. وأكدوا أن التمويل ليس مرتبطاً بالفوز في الانتخابات. التمويل سيُخصص لتخفيف الازدحام في كل من شارع وينتورث وشارع كورنيليا، اللذان يتصلان بالجسر الذي يمر عبره حارتان فقط.

وقال النائب تشارلتون: «لقد كان هذا الجسر كابوساً لمدة ٤٠ عاماً»، مضيفاً: «الجميع قالوا إنهم س يصلحونه - واليوم نحن نفعل ذلك.»

### تحسينات متوقعة

وتوقع تشارلتون أن تشمل التحديثات تحسينات على التقاطعات وتوسيع الحارات، مما سيدعم «زيادة الإنتاجية» و«تحسين جودة الحياة» للسكان والسائقين. وأشار إلى أن التحليل المروري أظهر أن الازدحام الثقيل عند التقاطعات مثل شارع وينتورث كان السبب الرئيسي للاختناق المروري، بجانب «الطبيعة المحدودة للجسر نفسه». يعد الجسر نقطة اتصال حيوية تؤثر في تدفق حركة المرور بين باراماتا وسيفين هيلز، فضلاً عن الوصول إلى مستشفى ويستميد. كما يُعتبر أحد المعابر القليلة عبر خط السكك الحديدية، والعبور الوحيد المحلي الذي يربط الطرق الرئيسية مثل شارع سيفين هيلز، طريق بروسبكت السريع، وطرق كمبرلاند والغرب الكبرى.

### تحديات التوسع

في البداية، كانت هيئة النقل في نيو ساوث ويلز تخطط لتوسيع الجسر لزيادة سعة المركبات وتحسين الوصول للمشاة، ولكن التطورات التي جرت بجانب الجسر، مثل مشروع تونغاببي تيراس كير المجتمعي متعدد الطوابق، حالت دون تنفيذ هذه التوسعات.

### المشروع الفيدرالي

سيتم تنفيذ المشروع بتمويل اتحادي بواسطة مجالس باراماتا وكومبرلاند و بلاكتاون من «الفكرة إلى الواقع»، ولكن لم يتم تحديد جدول زمني بعد. وأوضحت كينغ أن التحديث سيكون جزءاً من تخصيص ١٨ مليار دولار للبنية التحتية في غرب سيدني. وقالت: «نحن نعلم مدى أهمية حل مشكلة تونغاببي بالنسبة للمجتمع هنا والأثر الكبير الذي يحدثه على شبكة الطرق في غرب سيدني». وأضافت: «نحن نعيد الساعات إلى سكان تونغاببي، وعمال ويستميد، وكل من في الوسط، مع هذا الاستثمار القياسي في جسر تونغاببي»

هيوما قائلاً: «الرد الذي تقدمه الحكومة البديلة على الانتقادات المستقلة هو التمر على الناس». وأضاف: «هذا أمر غير أسترالي ويظهر عدم احترام كامل للمنظمات المستقلة.»

وكان كين قد أثار غضب أعضاء حزب الأحرار عندما تم تعيينه رئيساً للهيئة في مؤتمر صحفي مع رئيس الوزراء أنتوني ألبانيزي ووزير الطاقة كريست بوبن العام الماضي، وذلك بعد أقل من أسبوع من استقالته من السياسة في ولاية نيو ساوث ويلز.

كما استمعت لجنة تقديرات مجلس الشيوخ إلى إعلان حزب العمال عن هدفه لتقليص الانبعاثات بحلول عام ٢٠٣٥ في سبتمبر المقبل، بعدما اتهم الائتلاف حزب العمال بخافه هذا الهدف.



المناخ».

من جانبه، رد وزير الدولة المساعد في حزب العمال، تيم آيرس، الذي جلس إلى جانب كين في اجتماع لجنة تقديرات مجلس الشيوخ يوم الإثنين، على تصريحات

بشكل سيء جداً». وأضافت: «لا يمكنني تخيل أن نحفظ بهيئة تغير المناخ التي تم تأسيسها بشكل سيء جداً. إنها ببساطة لا تؤدي الغرض منها في تقديم نصح مستقل للحكومة بشأن سياساتها المتعلقة بتغير

أشارت الائتلاف إلى أنها ستقبل وزير الطاقة السابق في ولاية نيو ساوث ويلز، مات كين، من منصبه في هيئة تغير المناخ إذا فاز الائتلاف في الانتخابات الفيدرالية، وذلك ضمن خطة لإعادة هيكلة الهيئة التي تقول إنها أصبحت «مسيبة».

أدلت المتحدثة باسم الائتلاف للشؤون المالية، جاين هيوما، بهذه التصريحات بعد أن نشرت الهيئة تقريراً حول تأثير الطاقة النووية على انبعاثات أستراليا، والذي أشار إلى أن استخدام هذا المصدر الجديد للطاقة قد يؤدي إلى زيادة قدرها مليار طن من الانبعاثات من الكهرباء بحلول عام ٢٠٥٠.

وعندما سُئلت مباشرة عن إمكانية إقالة كين من الهيئة، قالت هيوما: «لا أعتقد أننا يمكن أن نحفظ بهيئة تغير المناخ التي تم تأسيسها

## اتهام توني بيرك بعدم دعوة النائبة المنافسة لحضور حفل التجنيس المثير للجدل



بينما يشعر بعض نواب حزب العمال بالحماس بسبب تدفق المواطنين الجدد بفضل توني بيرك، يصير رئيس الوزراء على أن هذه القصة لا تستحق الاهتمام، فيما لا تزال داي لي تتساءل عن سبب عدم دعوتها.

كان نواب حزب العمال في الدوائر الانتخابية الهامشية والمهمة يروجون لحفل التجنيس الضخم الذي نظمه وزير الشؤون الداخلية توني بيرك في أولمبيك بارك، باعتباره فرصة لإضافة ناخبين جدد إلى دوائرهم الانتخابية. ومع ذلك، وصف رئيس الوزراء أنطوني ألبانيزي الحفل بأنه «قصة غير مهمة تماماً».

وقال النائب عن بنيلون، جيروم لاكسيل، عبر إنستغرام إنه كان «من الجميل» مشاهدة ٣٠٠ شخص من دائرته يصبحون مواطنين يوم الأحد. كما شاركت النائبة عن ويروي، آن ستانلي، رمز الاستجابة السريعة الخاص باللجنة الانتخابية الأسترالية لتشجيع المواطنين الجدد في منطقتها على التسجيل.

بينما يشعر بعض نواب حزب العمال بالحماس بسبب تدفق المواطنين الجدد بفضل توني بيرك، يصير رئيس الوزراء على أن هذه القصة لا تستحق الاهتمام، فيما لا تزال داي لي تتساءل عن سبب عدم دعوتها.

كان نواب حزب العمال في الدوائر الانتخابية الهامشية والمهمة يروجون لحفل التجنيس الضخم الذي نظمه وزير الشؤون الداخلية توني بيرك في أولمبيك بارك، باعتباره فرصة لإضافة ناخبين جدد إلى دوائرهم الانتخابية. ومع ذلك، وصف رئيس الوزراء أنطوني ألبانيزي الحفل بأنه «قصة غير مهمة تماماً».

وقال النائب عن بنيلون، جيروم لاكسيل، عبر إنستغرام إنه كان «من الجميل» مشاهدة ٣٠٠ شخص من دائرته يصبحون مواطنين يوم الأحد. كما شاركت النائبة عن ويروي، آن ستانلي، رمز الاستجابة السريعة الخاص باللجنة الانتخابية الأسترالية لتشجيع المواطنين الجدد في منطقتها على التسجيل.

### رئيس الوزراء يعلق على الحفل

ادعى رئيس الوزراء الأسترالي في تصريحاته يوم الاثنين أن حفل التجنيس الجماعي كان «قصة غير مهمة تماماً»، مشيراً إلى أنه تم تنظيمه «عن بُعد» من قبل وزارة الشؤون الداخلية. وأضاف أن الادعاءات حول استفادة حزب العمال من تجنيس أكثر من ٤٥٠٠ شخص في الدوائر الانتخابية الهامشية كانت «هراء تام»، قائلاً إنه كان مجرد «عملية استعادة» للتعامل مع تراكم

المنظمين «دعوة جميع المسؤولين المنتخبين في المنطقة التي يتم فيها الحفل». الهدف من ذلك هو «إتاحة الفرصة للممثلين المحليين للتعرف على المواطنين الجدد والترحيب بهم كأعضاء كاملين في المجتمع».

ومع ذلك، أظهرت الصحيفة أن بيرك استغل ثغرة في القوانين لتجنب دعوة النواب المحليين الذين يمثلون المواطنين الجدد.

### رد فعل رئيس بلدية فيرفيلد

اتهم فرانك كاربون، رئيس بلدية فيرفيلد، توني بيرك بانتهاك قواعد السلوك الخاصة به بعدم دعوتهم للنائبة داي لي لحضور الحفل. وقال: «لم يقتصر الأمر على أن الحفل أصبح حدثاً لحملة حزب العمال على حساب تجنيس المواطنين، بل إنه انتهك أيضاً قواعده الخاصة بعدم دعوة النواب الفيدراليين».

من جهتها، قالت الناطقة باسم وزارة الشؤون الداخلية إن القوانين تتطلب فقط دعوات للممثلين المنتخبين في المنطقة التي يُقام فيها الحفل، وهو ما لم يمنح مسؤولي حزب العمال من دعوة مرشحهم في فاوولر.

### تصريحات بيرك

أوضح المتحدث باسم بيرك أن الدعوة الرسمية تم إرسالها إلى مجلس مدينة فيرفيلد، الذي تشغل فيه داي لي منصب نائب الرئيس، مشيراً إلى أن «سؤال لماذا اختارت داي لي تجاهل الدعوات ومقاطعة هذه الحفلات هو سؤال موجه لها».

وأضاف المتحدث أن بيرك أخبر داي لي في وقت سابق من الأسبوع أنها «مرحب بها» لحضور الحفل في أولمبيك بارك، وأنه أوضح لها ذلك أثناء حضورهما معاً في حفل تجنيس آخر في ليفربول.

### القوانين والمتطلبات

ويحسب «مدونة قواعد السلوك» الخاصة بحفل التجنيس، يتعين على

## مديرة مدرسة سانت كاثرين ناتالي تشارلز ستلتقي مع أولياء الأمور لمناقشة المخاوف المتعلقة ببرنامج التجديف



يدعي أولياء الأمور أن برنامج التجديف في المدرسة الخاصة للبنات يعاني من ثقافة «سامة» تتميز بالمحابة، الضغط الشديد، التنمر، ومشاكل الصحة النفسية.

سلط تقييم خارجي تم العام الماضي الضوء على العديد من هذه المشاكل في مدرسة سانت كاثرين في توراك، التي لطالما كانت تعتبر أفضل مدرسة للتجديف للبنات في الولاية.

تلتقي المديرة الجديدة ناتالي تشارلز مع أولياء الأمور هذا الأسبوع لمناقشة القضايا مثل نقص الشفافية في اختيار الفرق الأولى، والأولوية التي تعطى للرياضيات المتميزات على حساب الأخريات، وعقلية «الفوز بأي ثمن» التي تضر بالطلبات.

وتروج مدارس التجديف في فيكتوريا إلى تركيز متجدد على رفاهية الطلاب في ضوء الوفاة المفاجئة لطلاب من مدرسة ملبورن غرامر ammar إيد ميلبار أثناء التدريب الأسبوع الماضي.

قال مصدر يتحدث باسم مجموعة من أولياء الأمور في المدارس الخاصة: «نشعر بقلق عميق بشأن رفاهية العقلية وواجب الرعاية داخل برامج التجديف في مدارس البنات الخاصة المستقلة، وبالتحديد في مدرسة سانت كاثرين».

«لمدة عدة سنوات، تعرضت الطالبات في برنامج التجديف في سانت كاثرين إلى ضغط بدني وعقلي مفرط في السعي نحو التميز، وغالبًا على حساب رفاهيتهن العامة»، كما قالوا لصحيفة «هيرالد صن».

وأضاف الوالد: «الضغط للنجاح يمكن أن يخلق بيئة سامة، حيث يتم تطبيع السلوك السيئ. يتم التعامل مع من هم جزء من الفريق الأول على أنهم نخبة، بينما تعرض الأخريات اللواتي يسعين للوصول إلى هذه المستويات لضغط شديد على أمل أن يتم الاعتراف بهن و«يُعتبرن مميزات»».

وتابع قائلاً: «لقد كان تأثير ذلك على الطالبات مثيرًا للقلق، حيث تم دفع العديد منهن إلى نقطة الاحتراق والقلق، مع تأثيرات كبيرة على صحتهم النفسية والبدنية».

وكان التقييم الخارجي لبرنامج التجديف العام الماضي قد ركز على رفاهية الطلاب النفسية والبدنية، ولكن لم يتم نشر النتائج بالكامل.

ويعتقد أولياء الأمور أن السيدة تشارلز ستكون متعاطفة وستبدأ حقبة جديدة في المدرسة التي طالما اعتبرت نفسها «الأولى» في الرياضة والأكاديميات. رفضت السيدة تشارلز التعليق.

قال مصدر رياضي إن مدرسة سانت كاثرين لا تزال تُعتبر «الأفضل من بين الأفضل» في مجال التجديف للبنات.

وأضافت: «شدة التدريب وكمية التمرين أكبر بكثير من باقي المدارس لأنها يجب أن يكون الأفضل».

وقالت: «إنه أمر يأخذ من طاقتهم، والبنات تحت ضغط كبير للحفاظ على سلسلة الانتصارات».

وقد تصدرت مدرسة سانت كاثرين عناوين الصحف الدولية بفوزها في ٢٠٢٢ بكأس الأمير فيليب في إنجلترا في مهرجان هينلي الملكي للتجديف. ومع ذلك، تم هزيمتها العام الماضي في أبرز حدث للتجديف «هيد أوف سكولغيرلز ريجاتا» من قبل كلية لوريتو في توراك.

يتمتع نادي التجديف بجناح مخصص لجمع التبرعات، يُدعى «نادي هينغتون». يشير أحد الحملات الإلكترونية الحالية إلى براعة المدرسة في التجديف، مشيرًا إلى «إرثها المتميز».

## السلطات في فيكتوريا ذهبت لصيد الأسماك مع استعداد نصف موظفي إدارة الصيد للطرد

القاضي منحهم الإفراج بكفالة عشرة مرات، فمن غير المرجح أن يتغير سلوكه. أما حرب التبغ، فلم تصبح «حرباً» إلا لأن بيع السجائر غير القانونية لم يُحارب في البداية. في أزمة غلاء المعيشة، إذا فرضنا ضرائب عالية على منتج قانوني بينما نفضل في محاربة النسخة غير القانونية من نفس المنتج، فماذا نتوقع أن يحدث؟ لذا تظهر جميع هذه المشاكل وحتى على الطرق، أصبح السائقون في فيكتوريا أكثر خطورة وتهورًا، ويبدو أننا نرى عددًا أقل من الشرطة في الدوريات.

### غياب الفعالية

بدلاً من ذلك، نلجأ إلى تركيب كاميرات السرعة على أمل أن تحسن سلوك السائقين. لكنها لا تحقق أي تغيير فعلي. من الصعب تحديد مصدر هذا التغيير الثقافي - هل هو القيادة، أو البيروقراطية، أو الكسل، أو الأمور المالية - لكنه أمر حقيقي. الأدلة تحيط بنا. ويجب أن نغيره.

لأنه فيما يتعلق بالسلطة والمسؤولية، يبدو أن فيكتوريا رفعت لافتة مكتوب عليها «ذهبت لصيد الأسماك».



في استغلال غياب الرقابة؟

### ثقافة غياب السلطة

لقد كانت ثقافة غياب السلطة هذه موجودة منذ سنوات، مما أدى إلى مشاكل خطيرة جدًا. على سبيل المثال، أزمة الجرائم الشبابية لم تصبح «أزمة» إلا لأننا توقفنا عن جعل الناس مسؤولين. إذا ارتكب طفل عشرة جرائم، لكن

بشكل أكبر على «التعليم والمشاركة» بدلاً من الالتزام بالقوانين، ما سيؤدي إلى تسريح جماعي للموظفين. بعض هؤلاء الموظفين لديهم عقود من الخبرة. على ما يبدو، كان الالتزام ممتازًا في السنوات الأخيرة، لذلك لم يعد هناك حاجة لهم. ولكن كم من الوقت سيستمر هذا عندما يبدأ بعض الأفراد غير الأمينين

نحن ما زلنا جيدين في الكثير من الأمور في فيكتوريا - مثل الرياضة والقهوة والأشياء المعتادة. لكن هناك أمور أصبحنا سيئين فيها بشكل متزايد، مثل محاسبة الناس على أفعالهم.

لقد أصبح لدينا في فيكتوريا ثقافة حيث نترك الناس بمفردهم على أمل أن يفعلوا الشيء الصحيح. قد يبدو ذلك جيدًا، لكن الواقع أنه لا يعمل.

ونرى ذلك لا يعمل في محاكمنا، وشرطةنا، والوكالات الحكومية.

أحدث مثال على ذلك يأتي من إدارة مصايد الأسماك في فيكتوريا (VFA)، التي تعد الآن لتسريح نصف موظفيها المسؤولين عن المصايد.

### دور موظفي المصايد

يضمن هؤلاء الموظفون عدم اصطحاب الصيادين كائنات غير قانونية من حيث الحجم إلى منازلهم، ومنع المشغلين غير القانونيين من القضاء على أنواع مثل الأيبلوني والسلطعون، بالإضافة إلى ضمان سلامة القوارب. مهمة أساسية، أليس كذلك؟

VFA تعد نموذجًا جديدًا يعتمد

## الحلم ببناء STH BNK أطول مبنى في أستراليا يتحول إلى كابوس



قبل أن تبدأ البناء.

تراوحت الأسعار المعلنة بين ٥٣٤,٠٠٠ دولار و ٣٨ مليون دولار لشقة بنتهاوس. أدت تكاليف البناء المتزايدة والتوقيت السيئ لمشروع الإسكان إلى «عاصفة مثالية» لـ «بيولا»، كما يقول الخبراء في الصناعة.

جاء ذلك بعد أن وضعت «بيولا» مدير المشروع في «STH BNK» تحت الإدارة في وقت سابق من هذا الشهر بعد أن تقدمت شركتنا «كوكس أركيتيكتشر» و«يون ستوديو» بطلب لإيقافه.

فيما يتعلق بالضغوط المالية، قال أليكس هوانغ إن «الصناعة العقارية قد واجهت ضغوطاً شديدة نتيجة لتزايد الضرائب على الممتلكات، والتأخيرات في الموافقات، وتكاليف البناء المرتفعة، ونقص اليد العاملة».

وأضاف: «هذا خلق عاصفة مثالية من التحديات، وليس من المستغرب أن تنهار المشاريع الكبيرة والاقتصادية واحدة تلو الأخرى».

«ساوث بانك بوليفارد»، في عام ٢٠١٧ بمبلغ تقريبي قدره ١٠١ مليون دولار. قامت الشركة بتنظيم مسابقة لتحديد المهندس المعماري للمشروع.

فاز تصميم مشترك من «يون ستوديو» و«كوكس أركيتيكتشر» بالمنافسة، وتم الإعلان عن التصميم الفائز في عام ٢٠١٨.

حصل المشروع على موافقة مدينة ملبورن في عام ٢٠٢٠.

ثم اشترت «بيولا» موقع «١٥٨ سيتي رود» في عام ٢٠٢١، والذي يضم حالياً مبنى تجاري مكون من سبعة طوابق يُدعى «هاينوفر هاوس»، بنية توسيع المشروع.

أعطت وزيرة التخطيط سونيا كيلكيني الضوء الأخضر للحصول على تصريح معدل لهمد المباني الحالية وبناء الأبراج في «سيتي رود» في عام ٢٠٢٣.

ثم تم الإعلان عن «مالتيلكس» كشريك بناء للمشروع في ٢٠٢٣.

قالت «بيولا» لوسائل الإعلام في ٢٠٢٣ إنها قد باعت ٨٠٪ من شققها

للحصول على حقة مالية جديدة للحفاظ على استمرار المشروع، بالإضافة إلى مراجعة كيفية خفض التكاليف.

أزمات مالية في أحد أكثر المشاريع السكنية شهرة في البلاد - الذي تم بيع ٨٠٪ من شققه - أثارت صدمة في صناعة العقارات في الولاية وأدت إلى دعوات للتحرك من قبل أكبر مجموعة تطوير عقاري في البلاد.

قال رئيس جمعية مطوري العقارات الأسترالية، أليكس هوانغ: «إنه أمر مقلق».

وأضاف: «إنه أيضاً ضربة أخرى لسمعة فيكتوريا كأقل الأماكن تفضيلاً لتطوير العقارات».

يهدف المشروع إلى استبدال وكالة سيارات BMW السابقة بيجين بارتفاع ٣٦٥ متر و ٢٩٥ متر، يحتويان على أعلى حديقة عمودية في العالم، وفندق فور سيزونز، وفلوت للسيارات الفاخرة مكون من ٥٠ سيارة لسكان المبنى.

اشترت «بيولا» الموقع، الواقع على

كان من المفترض أن يكون جوهره تاج جديدة في أفق مدينة ملبورن الذي يرتفع باستمرار، مكوناً من ١٠٢ طابق من الرفاهية العصرية بين الغيوم.

الطموح - بيجين، فندق عالمي معروف، وأعلى حديقة عمودية في العالم - كبير بقدر الرقم القياسي الذي يسعى لتجاوزه: أن يصبح أطول مبنى في البلاد.

عند الترحيب بـ «STH BNK» من قبل «بيولا» في ملبورن عام ٢٠٢٣، قالت العمدة السابقة سالي كاب إنها كانت «تطوراً مدهشاً ومثيراً للدهشة».

سيحدث «تأثيراً متسلسلاً في نشر الثقة في المدينة وخارجها».

لكن الآن، يخيم الغموض على مشروع بقيمة ٢,٧ مليار دولار بعد أن وضعت شركة «بيولا إنترناشونال» ذراعها الخاصة بإدارة المشاريع في الإدارة بعد أن تم ملاحظتها بسبب فواتير غير مدفوعة.

تسعى «بيولا» المدعومة من ماليزيا، والمتخصصة في المشاريع الصديقة للبيئة وعالية المواصفات، بشكل يانس







## **PRD Real Estate Liverpool**

**Address** | 71-73 Scott Street, Liverpool NSW 2170

**Phone** | 02 9732 4444

**Email** | [Liverpool@prd.com.au](mailto:Liverpool@prd.com.au)

## **Trading Hours**

**Monday to Friday** | 9:00 am - 5:30 pm

**Saturday** | 9:00 - 4:00 pm

**Sunday** | Closed



# Discount CincottaChemist®

**Famous for value, famous for care.**



Discount  
**CincottaChemist®**  
Famous for value, famous for care.  
**Liverpool**



Cincotta Rewards+

**SIGN UP  
ONLINE &  
IN-STORE**

## Start Saving Today!



+



+



+



Earn **1 Point** for every \$ you spend. For **every 167 points** you'll earn a **\$5 reward** off future purchases.

**SIGN UP TODAY →**

### Specialised Services

Simple and streamlined methods of providing specialised medication for Fertility Clinics, Aged-Care facilities, Doctor Surgeries and more. Save & Deliver Pharmacy is equipped with the equipment to cold store medications, deliver regular order prescriptions and compound medications for doctors and patients.

Many of these services are provided at no extra cost to your clinic and at discounted and affordable prices. We personalise our services to meet your individual clinic's and patients requirements to maintain customer satisfaction.

Discount  
**CincottaChemist®**

Famous for value, famous for care.

279 Macquarie St  
Liverpool NSW 2170  
T. (02) 9821 1942

Discount  
**CincottaChemist®**

Famous for value, famous for care.

884 Anzac Parade  
Maroubra NSW 2035  
T. (02) 9349 1602

Discount  
**CincottaChemist®**

Famous for value, famous for care.

1/7 Munmorah Cct  
Flinders NSW 2529  
T. (02) 4296 5548

# Unified Societies Australia Incorporated

## USAI



0449 146 961

At Unified Societies Australia Incorporated, we believe in the power of unity and the strength of diversity.

Our mission is to bring together various communities across Australia, fostering a sense of belonging and shared identity.

We aim to educate individuals from all backgrounds on the importance of embracing Australian values and the rule of law, ensuring that everyone feels at home in this great nation.

Join us in our efforts to promote understanding, respect, and collaboration among all Australians.

Through workshops, community events, and educational programs, we empower individuals to act as proud Australians while celebrating their unique cultural heritage.

Together, we can create a harmonious society where everyone thrives.

Become a part of the movement today! Let's work hand in hand to build a brighter future for all Australians.

For more information, visit our website [www.usac.asn.au](http://www.usac.asn.au) or contact us directly.

Together, we can make a difference!

# ويبسايتس بيلدر WEBSITES BUILDER

نبني لك الموقع الإلكتروني من الألف إلى الياء ونساعدك على الوصول إلى القمة في محركات البحث حتى يصير مشروعك مشهوراً في أستراليا وكل العالم.

كما نبني لك صفحات مميزة على مواقع التواصل الاجتماعي

PH: 0449 146 961



## Mix Trading online

The best Online Shopping in Australia

Mix Trading online Offers the best price and fastest shipping.

for physical products, digital services, project consulting, and software services.

You can shop online for great deals on a budget.

[www.mixtrading.online](http://www.mixtrading.online)

[shop@mixtrading.online](mailto:shop@mixtrading.online)

Ph: 0499 910 365

## «Authorities in Victoria Gone Fishing as Half of Fisheries Staff Face Dismissal»

We're still good at many things in Victoria – like sports, coffee, and the usual stuff. But there are areas where we've become increasingly bad, like holding people accountable for their actions. In Victoria, we've developed a culture where we leave people to their own devices, hoping they'll do the right thing. That might sound good, but the reality is, it doesn't work.

We're seeing this failure in our courts, police, and government agencies.

The latest example of this comes from the Victorian Fisheries Authority (VFA), which is now preparing to lay off half of its staff responsible for fisheries management.

The Role of Fisheries Staff These staff members ensure that fishermen do not take illegal-sized creatures home, prevent illegal operators from depleting species like abalone and crabs, and ensure boat safety. A pretty essential job,



right?

However, the VFA is introducing a new model that focuses more on "education and engagement" rather than enforcing the laws, which will lead to mass layoffs of experienced staff members. Some of these employees have decades of experience. Apparently, compliance has been excellent in recent years, so their roles are no longer needed. But how long will that last once some unscrupulous individuals begin exploiting the lack of oversight?

The Culture of Powerlessness This culture of powerlessness has been around for years, leading to very serious issues. For example, the youth crime crisis only became an "emergency" because we stopped holding people accountable.

If a child commits ten crimes, but the judge grants them bail ten times, their behavior is unlikely to change.

The war on tobacco only became a "war" because the sale of illegal cigarettes wasn't initially fought. In the cost of

living crisis, if we impose high taxes on a legal product while failing to combat the illegal version of the same product, what do we expect to happen? Hence, all these problems emerge.

Even on the roads, drivers in Victoria have become more dangerous and reckless, and it seems like we see fewer police on patrol.

Lack of Effectiveness Instead, we resort to installing speed cameras in the hope that they will improve drivers' behavior. But they bring no real change.

It's hard to pinpoint the source of this cultural shift – whether it's leadership, bureaucracy, laziness, or financial issues – but it's real. The evidence is all around us. We need to change it.

Because when it comes to power and accountability, it seems that Victoria has put up a sign that says, "Gone Fishing."

## «St. Catherine's Principal to Meet Parents Over Rowing Program Concerns»



Parents have raised concerns that the rowing program at the private girls' school suffers from a "toxic" culture marked by favoritism, excessive pressure, bullying, and mental health issues.

An external review conducted last year highlighted several of these problems at St. Catherine's School in Toorak, long considered the best girls' rowing school in the state.

New principal Natalie Charles will meet with parents this week to discuss issues such as a lack of transparency in selecting the first teams, the priority given to elite athletes over others, and the "win-at-all-costs" mentality that is harming students.

In light of the recent death of Melbourne Grammar student Ed Millar during training, rowing programs in Victoria are focusing on renewed attention to student well-being.

A spokesperson for a group of private school parents said, "We are deeply concerned about the mental well-being and duty of care within the rowing programs of independent girls' schools, specifically at St. Catherine's."

"For several years, students in the St. Catherine's rowing program have been subjected to excessive physical and mental pressure in their pursuit of excellence, often at the expense of their overall well-being," they told the Herald Sun.

The parent added, "The pressure to succeed creates a toxic environment where bad behavior is normalized. Those who are part of the first team are treated as elite, while the others, who are striving to reach these levels, are under immense pressure hoping to be recognized and 'considered exceptional'."

"They've been pushed to the point of burnout and anxiety, with significant impacts on their mental and physical health." The external review of the rowing program last year focused on student well-being, both mental and physical, but the results were not fully released.

Parents believe that Ms. Charles will be sympathetic and will usher in a new era at the school, which has long prided itself on being "number one" in both sports and academics. Ms. Charles declined to comment.

A sports source stated that St. Catherine's School is still considered "the best of the best" in girls' rowing.

"They train harder and do far more exercise than other schools because they have to be the best," she said.

"This takes a toll on them, and the girls are under immense pressure to maintain their winning streak."

St. Catherine's School made international headlines when it won the Prince Philip Cup in 2022 at the Henley Royal Regatta in England. However, it was defeated last year at the premier rowing event, the "Head of Schoolgirls Regatta," by Loreto College in Toorak.

The rowing club has a dedicated fundraising wing called "The Hington Club." One of the current online campaigns highlights the school's rowing prowess, pointing to its "distinguished legacy."

## «The Dream of Building STH BNK, Australia's Tallest Building, Turns into a Nightmare»

It was supposed to be the new crown jewel in Melbourne's ever-growing skyline, featuring 102 floors of modern luxury among the clouds. The ambition — two towers, a world-renowned hotel, and the world's tallest vertical garden — was as grand as the record it aimed to break: becoming the tallest building in the country.

When "STH BNK" was welcomed by developer Beulah in Melbourne in 2023, former mayor Sally Capp called it "an amazing and astonishing development" that would have a "cascading effect in building confidence in the city and beyond."

But now, the 2.7\$ billion project is shrouded in uncertainty after Beulah International, the Malaysian-backed company specializing in environmentally friendly, high-spec projects, placed its project management arm into administration following pressure over unpaid bills.

Beulah is desperately seeking fresh financial injections to keep the project alive while reviewing ways to cut costs.

Financial crises in one of the country's most famous residential projects — %80 of its apartments already sold — have shocked the state's real estate industry, leading to calls for action from the country's largest property development group.

"This is concerning," said Alex Huang, President of the Australian Property

Developers Association. "It's another blow to Victoria's reputation as the least favorable place for property development."

The project aims to replace the former BMW car dealership with two towers, one 365 meters tall and the other 295 meters, featuring the world's tallest vertical garden, a Four Seasons Hotel, and a -50car fleet of luxury vehicles for residents. Beulah bought the site on Southbank Boulevard in 2017 for approximately 101\$ million and organized a competition to select the project's architect. A joint design by "Yun Studio" and "Cox Architecture" won the bid, with the design announced in 2018.

The project received approval from the City of Melbourne in 2020. Beulah later acquired the "158 City Road" site in 2021, which currently houses a seven-story commercial building known as "Hainhofer House," with plans to expand the project.

In 2023, Planning Minister Sonia Kilkenny gave the green light for a revised permit to demolish the existing buildings and construct the towers on City Road.

In the same year, Beulah announced "Multiplex" as the construction partner for the project. Beulah told the media in 2023 that %80 of the apartments had been sold



before construction even began. The prices ranged from 534,000\$ to 38\$ million for a penthouse.

Rising construction costs and the timing of housing projects have created a "perfect storm" for Beulah, industry experts say. This came after Beulah placed the project manager for STH BNK into administration earlier this month after "Cox Architecture" and "Yun Studio" filed to halt the

project.

Regarding the financial pressures, Alex Huang said, "The property industry has faced severe pressure due to increasing property taxes, delays in approvals, rising construction costs, and a shortage of labor." He added, "This has created a perfect storm of challenges, and it's no surprise that large and economically significant projects are collapsing one after the other."

## Tony Burke Accused of Excluding Rival MP from Controversial Citizenship Ceremony



While some Labor MPs are enthusiastic about the influx of new citizens thanks to Tony Burke, the Prime Minister insists that this story is not worth attention, while Dai Le continues to question why she wasn't invited.

Labor MPs from marginal and key electorates have been promoting the massive citizenship ceremony organized by Minister for Home Affairs Tony Burke at Olympic Park as an opportunity to add new voters to their electorates. However, Prime Minister Anthony Albanese dismissed the event as "completely unimportant." Jerome Laxell, Member for Bonython, posted on Instagram that it was "lovely" to watch 300 people from his electorate become citizens on Sunday. Member for Werriwa, Anne Stanley, shared the Australian Electoral Commission's QR code to encourage

new citizens in her area to register.

The Prime Minister's Remarks on the Ceremony In his comments on Monday, Prime Minister Albanese stated that the mass citizenship ceremony was "completely unimportant," noting that it had been organized "remotely" by the Department of Home Affairs. He added that claims about the Labor Party benefiting from the naturalization of over 4,500 people in marginal electorates were "absolute nonsense," calling it merely an "effort to clear a backlog of applications."

Albanese affirmed, "I want people to pledge allegiance to Australia, and that's a good thing. The fact that these citizenship ceremonies continue is a good thing." Dai Le Criticizes Burke Meanwhile, Member for Fowler, Dai Le, has intensified her criticism of Tony Burke for not inviting

her to the ceremony, where residents from her electorate were granted Australian citizenship. Le stated that Burke did not mention that she was welcome to attend the event held at Olympic Park.

Allegations of Exploiting a Legal Loophole Dai Le accused Burke of exploiting a loophole in citizenship ceremony regulations to avoid inviting rival MPs to the large ceremony at Olympic Park. She pointed out that the Labor candidate for Fowler, Tu Le, had been invited, while she, as the local MP, was not.

Last week, a report from the Daily Telegraph revealed that the Department of Home Affairs organized 25 artificial citizenship ceremonies to celebrate new citizens, which the Coalition described as "voter stacking." Among the new citizens, there were many from the Fowler electorate who would soon gain the right to vote in the upcoming elections. Regulations and Requirements According to the "Code of Conduct" for citizenship ceremonies, organizers are required to "invite all elected officials from the area where the ceremony is held." The aim is to "give local representatives the opportunity to meet and welcome new citizens as full members of the community." However, the newspaper reported that

Burke exploited a loophole in the rules to avoid inviting local MPs who represent the new citizens.

Fairfield Mayor's Response Frank Carbon, Mayor of Fairfield, accused Tony Burke of violating his own code of conduct by not inviting Dai Le to the ceremony. He said, "Not only did the event become a Labor Party campaign event at the expense of citizenship, but it also violated the rules by failing to invite federal representatives."

A spokeswoman for the Department of Home Affairs stated that the regulations only require invitations for elected representatives in the area where the ceremony is held, which did not prevent Labor officials from inviting their candidate in Fowler.

Burke's Comments A spokesman for Burke clarified that an official invitation was sent to the Fairfield City Council, where Dai Le serves as Deputy Mayor, pointing out that "the question of why Dai Le chose to ignore the invitations and boycott these ceremonies is a question for her." The spokesman added that Burke informed Le earlier in the week that she was "welcome" to attend the ceremony at Olympic Park and clarified this when they both attended another citizenship ceremony in Liverpool.

## «Coalition Indicates Possibility of Dismissing Former Minister Matt Kean from Climate Change Authority If They Win the Election»



The Coalition has indicated that it would remove former New South Wales Energy Minister, Matt Kean, from his position on the Climate Change Authority if the Coalition wins the federal election, as part of a plan to restructure the body, which they claim has become "politicized."

The Coalition's spokesperson on financial affairs, Jane Hume, made the comments after the Authority published a report on the impact of nuclear energy on Australia's emissions, which suggested that the use of this new energy source could lead to an increase of one billion tons of emissions from electricity by 2050.

When directly asked about the possibility of removing Kean from the Authority, Hume said, "I don't think we can keep a Climate Change Authority that has been politicized so badly." She added, "I can't imagine keeping a Climate Change Authority that has been politicized so badly. It simply isn't serving its purpose of providing independent advice to the government on climate change policies."

In response, Assistant Minister in the Labor Party, Tim Ayres, who sat alongside Kean at the Senate Estimates Committee meeting on Monday, criticized Hume's comments, saying, "The alternative government's response to independent criticism is bullying people." He added, "This is un-Australian and shows complete disrespect for independent organizations."

Kean had sparked anger among Liberal Party members when he was appointed Chair of the Authority at a press conference with Prime Minister Anthony Albanese and Energy Minister Chris Bowen last year, just a week after he resigned from state politics in New South Wales.

The Senate Estimates Committee also heard the Labor Party's announcement of its goal to reduce emissions by 2035 next September, after the Coalition accused Labor of hiding this target.

### Follow us on our Social Media



/australiatodayonline



/australia2day



/@aandemediaaustralia



/medianewsaustralia



/australiatoday2000



/@australiatoday



/in/australia-today-a78616153/



**Nana Graphic design**

Ph: 0411305131

nagham\_love\_5@yahoo.com



# Reserve Bank of Australia Governor: Cash in Long-Term Decline and Will Disappear in 10 Years

The Governor of the Reserve Bank of Australia, Michelle Bullock, stated that the use of cash is in a long-term decline and is expected to continue for the next ten years, which will significantly affect vulnerable groups, including low-income families and regional communities. She explained during a parliamentary hearing that while cash remains an important means of payment, especially during times of economic uncertainty, it has become more costly and difficult to distribute, particularly in communities that rely on it.

Bullock emphasized that the Reserve Bank is committed to ensuring that cash remains available for use as long as Australians continue to need it. She highlighted the need for permanent solutions to address the decline in cash usage, while avoiding imposing fees on consumers.

Regarding the security concerns surrounding the current crisis in cash distribution, she stated that the situation remains unstable despite ongoing efforts.


When discussing digital currencies, Bullock affirmed that Bitcoin does not fulfill the true function of money, and the Reserve Bank does not view it as part of the payments system. She clarified



that the regulation of digital currencies falls under the responsibility of the Australian Securities and Investments Commission (ASIC).


On inflation, Bullock acknowledged that the bank was slow in raising interest rates to combat rising inflation. While inflation had dropped to %2.4 in the last quarter of 2024, she emphasized that the Reserve Bank will remain cautious in its decisions regarding interest rate cuts, warning that rushing to lower rates could hinder efforts to control inflation.

In conclusion, Bullock addressed Australians directly, stressing that controlling inflation is the Reserve Bank's priority to ensure future interest rate reductions.



**Simon Diab & Associates**  
LAWYERS

**CITIZENSHIP**  
**AUSTRALIAN CITIZENSHIP**  
**CITIZENSHIP DELAY FORM**  
**CIVIL**  
**CONVEYANCING**  
**CRIMINAL**  
**FAMILY**  
**IMMIGRATION**  
**WILLS / PROBATE**



Email: [info@simondiab.com.au](mailto:info@simondiab.com.au)  
[www.simondiab.com.au](http://www.simondiab.com.au)

Address: Suite 12, Level 410, 1 Church Street, Parramatta NSW 2150

**BUSINESS HOURS: Mon – Fri 9 am to 5 pm**  
Appointment Preferred  
Sat – Sun Closed

## FOR SALE

### Property Overview

#### Upper Coomera, Gold Coast Qld 4209

Offers Over \$950,000.

Welcome to this amazing and well-loved family home!

This spacious single-level residence features wide hallways and offers a variety of desirable amenities, including:

- 402m<sup>2</sup> of land with no easement

- Owner-occupied and ready to move in

- Three generous bedrooms, all with brand new carpets

- Separate office that can serve as a nursery or a fourth bedroom

- Large and bright lounge room

- Spacious dining area

- Open-plan kitchen with ample cupboard space

- Plenty of windows for natural light and fresh paint throughout

- Delightful outdoor patio

- Good-sized, fully fenced backyard perfect for kids and pets

- Located in a quiet cul-de-sac, just a short drive from Upper Coomera State School, shops, restaurants, Assisi College, Coomera Anglican

College, and much more!

Contact for details: 0434 013 328

Information provided in any marketing material, website, or other portal should not be relied upon as definitive. We encourage you to make your own enquiries and seek independent advice regarding any property advertised or the information about the property.



## South Australian Government Begins Talks on Whyalla Steelworks



In December 2024, the South Australian government began discussions with the management of the Whyalla steelworks, according to new documents revealing that initial contact was made before Christmas with "KordaMentha," a firm specializing in distressed asset management, to consider placing the plant under legal administration.

Financial documents published by KordaMentha show that the government provided an initial 100\$ million in taxpayer funds to cover initial operating expenses and management fees. An additional 300\$ million was allocated to cover ongoing management costs, with any expenditure over 5\$ million requiring government approval.

This funding is part of a broader support package announced by both the federal and state governments to keep the plant operational and ensure creditors are paid. The decision to place the plant under legal administration followed the passage of special legislation in the state parliament, allowing the government to take control of operations.

The plant's owner, the GFG Alliance group, had accumulated debts exceeding 300\$ million, in addition to millions owed to the government, creating months of uncertainty. After the legislation passed, KordaMentha was appointed as the administrator for "OneSteel Manufacturing," a subsidiary of GFG.

Documents show that Bruce Carter, head of the South Australian steel industry task force, contacted KordaMentha on December 23, 2024, to discuss the potential for external legal administration. Further discussions followed, with a meeting on January 28 attended by government officials and the law firm Arnold Bloch Leibler, as well as Mark Mentha, who oversaw the last period of legal administration for the plant before it was sold to GFG's Sanjeev Gupta in 2017.

In February, several phone calls and discussions took place regarding financing arrangements, leading to an expanded meeting on February 18 with senior government officials. On February 19, KordaMentha met with government representatives to discuss the legal aspects of the administration appointment before the official agreement was signed.

The documents also reveal that KordaMentha had contracted with GFG's previous creditors, GreenSill, in November 2022 to review the group's assets, including the Whyalla steelworks and the Tahmoor coal mine in New South Wales. A creditors' meeting is scheduled for March 3 at the local Westland Hotel, where a decision will be made on forming a "Monitoring Committee" to advise the administrators.

In related news, Australian Prime Minister Anthony Albanese and South Australian Premier Peter Malinauskas announced a 2.4\$ billion support package for Whyalla, including 1.9\$ billion for infrastructure projects to sustain the plant's operations.

For its part, GFG stated that it is exploring its options following the plant's placement under legal administration, with the safety and wellbeing of its employees remaining its top priority.

## A Call from Australian Ports to Strengthen Cybersecurity

Ports Australia has called for immediate action to bolster the protection of Australia's supply chain against the growing complexity of cyber threats, which require a swift and comprehensive response from various stakeholders. In this context, Ports Australia has focused on proposing the establishment of a specialized advisory forum aimed at tackling these challenges and enhancing collaboration between government and industry partners to ensure the continued smooth operation of supply chains and protect Australian trade from cyber risks. This move is part of increasing efforts to keep pace with technological developments that are directly impacting port security and the national supply chain.

Representatives from the Australian Ports Authority addressed the Parliamentary Joint Committee on Intelligence and Security, emphasizing the importance of fostering close cooperation between the government and supply chain partners to face the growing cyber threats. Officials stated that responding to these threats is not solely a technical issue but requires a collective effort across sectors to ensure that preventive measures are taken and to minimize the impact of any cyberattacks on the ports' critical infrastructure.

Mike Gallacher, CEO of Ports Australia, remarked that addressing cyber threats and enhancing response capabilities are crucial elements in ensuring the nation's economic and security stability. He added that cybersecurity in Australian ports is a key factor



for the continued flow of trade, given the vital role ports play in the national economy. Gallacher noted that any breaches or cyberattacks could disrupt business activities, resulting in massive financial losses for companies and individuals, necessitating proactive measures to prevent such scenarios.

Gallacher emphasized that the traditional approach to port security mainly focused on physical security measures, such as facility monitoring and access control. However, recent developments necessitate expanding legislation to include cybersecurity as an integral part of port protection. He explained that incorporating cybersecurity into the legislative framework would address the digital vulnerabilities that hackers could exploit to damage the supply chain, thereby enhancing the ports' ability to respond to potential threats.

Gallacher stressed that the creation of a dedicated advisory forum to tackle cybersecurity threats would be a necessary step to bring together experts from both

government and industry to collaborate in an organized framework. This would allow for the exchange of knowledge and expertise, as well as the development of proactive strategies to address any emerging cyber risks. He added that this initiative is based on the successes of previous forums, such as the Maritime Industrial Security Forum (MISCF), which has effectively contributed to improving maritime security and fostering cooperation among stakeholders.

Additionally, Gallacher pointed out the need to improve and streamline the reporting process for cyber incidents targeting ports. He explained that current provisions require ports to report incidents to two separate bodies, which could complicate procedures and delay immediate responses. Instead, he proposed adopting a "single point of contact" approach, where incident reports would be directed to one responsible agency, which would then distribute the information to all relevant parties. This would improve efficiency

and speed in addressing threats.

The recommendations from Ports Australia also included adopting a more flexible approach to cybersecurity by providing financial assistance to companies in the supply chain to help them implement necessary changes to safeguard their digital systems. Gallacher emphasized that the successful implementation of these reforms requires strong commitment from both the government and the private sector to achieve the desired outcomes. He noted that Ports Australia supports a security legislative framework based on risk assessments, where policies are designed according to actual threat levels rather than implementing broad measures that may not be effective in all cases.

Gallacher concluded his remarks by stressing the importance of strengthening collaboration among various stakeholders to ensure cybersecurity protection in Australia, expressing his eagerness to work with the government to carry out the necessary reforms that would secure Australian ports against digital threats. He clarified that the success of these initiatives depends on the commitment of all parties to implementing the proposed policies and recommendations, keeping in mind that the security of the supply chain is not the responsibility of a single entity but is a joint effort requiring ongoing coordination to ensure a safe and stable environment for trade and maritime transport.

## The First Group of Women in the Australian Army: A Story of Courage and Challenge

In 1985, 49 young women, most of them teenagers, arrived at the "Kapooka" military base in New South Wales to undergo the same military training as men, an unprecedented step in Australian Army history. They faced a tough physical and psychological challenge that would redefine the role of women in the armed forces.

Upon arrival, they immediately felt the pressure. Eleanor Rush recalls how they had to march in formation, despite not knowing how, while some wore dresses and high heels. When they entered the mess hall, they were stared at by a thousand men. The experience was daunting, with corporal orders echoing

as they were told to refer to him as "corporal" from that point onward.

Unlike before, when women's roles were mostly limited to nursing and administrative tasks, these women faced the same rigorous combat training as the men. They were trained on weapons, long marches, and intense physical exercises. Noela Whitmore recalls the terrifying pressure, and many of them felt the weight of the challenge. However, they worked hard to prove they could succeed, despite the doubts and insults from male colleagues and officers.

After 12 weeks of grueling training, including injuries and exhaustion, the women

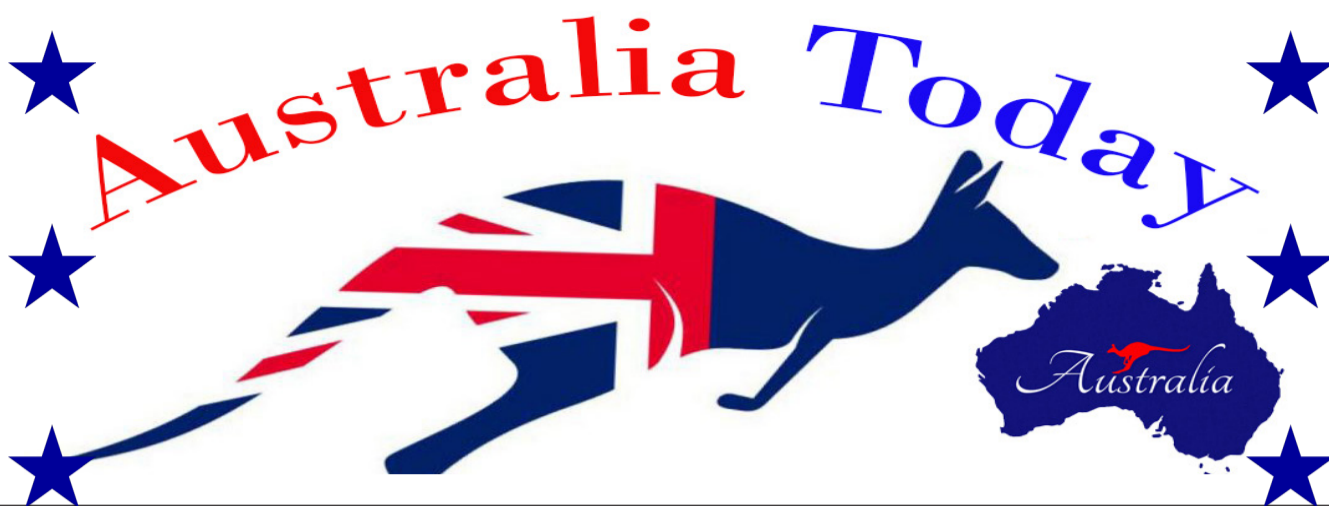


emerged stronger, bonded by their shared experience. One significant moment was when they were handed weapons for the first time, signaling that they were no longer just helpers but fighters.

Today, nearly 40 years later, these women still gather to celebrate their groundbreaking achievement. Their success

wasn't just personal but a victory for the women's movement within the army. They proved that women could endure tough military training and perform combat roles just as efficiently as men. Thanks to their courage, women are now an integral part of the Australian Army, playing key roles across various specialties.

**We proclaim the truth, no matter the cost**



**All News  
About Australia**

Established in 2020  
ABN: 44 739 785 281

[www.australiatoday.press](http://www.australiatoday.press)  
Email: [media@australiatoday.press](mailto:media@australiatoday.press)  
[www.facebook.com/australiatoday](http://www.facebook.com/australiatoday)  
[www.twitter.com/australia2day](http://www.twitter.com/australia2day)  
[www.youtube.com/@aandemediaaustralia](http://www.youtube.com/@aandemediaaustralia)  
WhatsApp: 0449 146 961

CEO: Sam Nan

Tuesday 25 February 2025 No. 212

Take it for Free

English and Arabic News

## Australian Intelligence Chief Warns of Rising Anti-Semitism and Intolerance

In Canberra, Mike Burgess, the head of Australia's intelligence agency, warned that many of the foundations underpinning the nation's security, prosperity, and democracy are being tested. His remarks come as Australia grapples with a complex array of challenges. "Australia is facing multifaceted threats that intersect, overlap, and occur simultaneously," Burgess said, highlighting the increasing geopolitical, economic, social, and security challenges confronting the nation. He noted that Australia had previously faced such turbulent periods in the 1930s, 1970s, and 1990s, underscoring the need for vigilance and preparedness in addressing contemporary threats.

Burgess also pointed out that social cohesion is under strain across the Western world, delivering a sobering assessment of a country that has long prided itself on its sense of unity and shared values.

His remarks come amid a surge in anti-Semitic incidents, including violent attacks targeting Australia's Jewish community. Synagogues have faced threats and vandalism, with one case involving firebomb attacks. Furthermore, Jewish neighborhoods in Sydney have repeatedly been targeted with anti-Semitic graffiti and car arson, reflecting a growing climate of hatred and tension within Australian society.

Last week, two Australian nurses were suspended after a video surfaced allegedly showing them making threats to kill Israeli patients. The nurses reportedly refused to treat them, sparking widespread outrage.

Prime Minister Anthony Albanese condemned the



video as "disgusting and disgraceful." Authorities have since launched an investigation into the incident, underscoring the urgency of addressing divisive behavior. Meanwhile, Islamic organizations have criticized the government's response, calling it "selective outrage." Reports of Islamophobia have also surged. The Islamophobia Register of Australia reported a %510 increase in Islamophobic incidents since the war in Gaza began. This month, two Muslim women reported being assaulted on the same day at a shopping center in Melbourne.

These escalating tensions highlight the urgent need for unity and solidarity within Australian society to combat hatred and promote mutual understanding across different communities.

## Trump's Presidency Holds a Message for Australia

The first half of Churchill's famous quote about democracy can no longer be taken for granted, signaling that Australia must reconsider its foreign policy and defense strategy. While Australia's situation is not as urgent or challenging as Europe's—where the future of the transatlantic alliance is now uncertain—the Australian government will have to decide how closely it aligns with the United States' evolving policies, including its rapprochement with Russia and Trump's distinct approach to governance.

It is now impossible to predict whether the U.S. would intervene to protect Europe in the event of a Russian attack or defend Australia against a potential Chinese threat. Europe may be in a relatively secure position, with an economy ten times larger than Russia's and nuclear capabilities—though only France possesses 290 warheads compared to Russia's 1,700 operational ones. Australia, however, stands no chance of defending itself against China, a fact Beijing reinforced last week through military drills off the coast of New South Wales.

The impact of Trump's presidency extends beyond foreign policy; it is actively reshaping American institutions. In partnership with Elon Musk, one of the world's wealthiest individuals, Trump is working to dismantle or consolidate control over key state mechanisms—much like many historical revolutionaries before him. No one can predict the ultimate outcome of this revolutionary shift in the U.S. government. While Trump's current term lasts only four years, he has repeatedly expressed his desire to run for an unconstitutional third term. How will the Australian government and opposition respond to such a development? For decades, American democracy remained stable despite leadership changes because nearly half the population

consistently voted against the elected president, necessitating institutional checks and balances to protect them. In the U.S., many government sectors operate independently or semi-independently, such as the Treasury Department—often led by Wall Street figures—the Federal Reserve, and Congress, which controls the budget. Additionally, the judiciary has historically held significant power in decision-making. However, Trump and Musk are actively working to exert control over financial institutions, undermine or reshape government bureaucracy to fit their vision, and even challenge judicial authority.

This was evident when Trump confronted Maine Governor Janet Mills over policies related to transgender rights. When she asserted her commitment to federal and state laws, Trump responded, "We decide what federal law is." A week ago, Trump shared a supposed Napoleon Bonaparte quote on his Truth Social platform: "He who saves his country breaks no law." He later reposted it on Twitter and then from the official White House account, signaling that it was not just a passing remark but a foundational political statement.

This transformation is further reflected in Memorandum M13-25-, issued by the Office of Management and Budget a week after Trump took office. The memo ordered all federal agencies to halt \$3 trillion in financial expenditures and review all programs to ensure alignment with the president's policies. It stated: "Government employees and political appointees within the executive branch have a duty to align federal spending with the will of the American people, as reflected in the president's priorities." Specifically, it added: "The use of federal resources to support Marxist equity initiatives, transgender policies, or Green New Deal programs is a waste of taxpayer money and does not improve citizens' lives."

### Editor's Note:

### In Peace, There Is Advancement; In Hostility, Destruction

Throughout history, political hostilities have been a major cause of wars and conflicts, leading to the loss of millions of lives and causing massive devastation to humanity. When political disputes escalate between nations or within societies, tensions arise, often resulting in military confrontations that destroy economies, fragment communities, and squander resources that could have been used for advancement and prosperity. Human experience has proven that political hostility brings nothing but destruction, whereas peace provides the ideal environment for growth and development.



Sam Nan

Wars driven by political enmity have catastrophic economic consequences, diverting resources from development and education to funding conflicts. This leads to a decline in local production, the collapse of infrastructure, and rising poverty and unemployment rates. Moreover, societies torn apart by political polarization suffer from social disintegration, where hatred replaces coexistence, and people lose their sense of security and stability. Culturally and scientifically, educational institutions are neglected, intellectuals and scholars face oppression or displacement, and nations experience intellectual stagnation and civilizational decline.

On the other hand, peace creates the ideal conditions for advancement in various fields. When conflicts end, resources are redirected toward economic development, boosting investments and creating job opportunities, ultimately improving citizens' quality of life. Political stability allows nations to establish democratic governance systems that uphold human rights and ensure social justice, strengthening institutions and laying the foundations for good governance. In the realms of science and culture, peaceful nations can build strong educational institutions and foster scientific research, leading to technological discoveries and innovations that benefit society as a whole.

History is filled with lessons proving that wars and political conflicts hinder progress, while peace leads to advancement. Europe, once ravaged by devastating wars in the first half of the 20th century, transformed into one of the most prosperous regions in the world after embracing peace and international cooperation. Similarly, countries like Japan and South Korea achieved remarkable economic and technological advancement after choosing peace as their path. Conversely, nations still entangled in political conflicts and wars continue to suffer from poverty and underdevelopment, where progress remains stifled, and future generations remain trapped in cycles of conflict.

Political hostility has never been a tool for building a bright future; rather, it has always been a source of destruction and collapse. Peace, on the other hand, is not merely the absence of war but a state of stability that enables societies to focus on advancement and development. Therefore, nations and individuals must strive to promote a culture of dialogue and understanding instead of fueling conflicts and divisions. History has shown that peace is the only path to true advancement and prosperity.